شراكة تركيا مع إقليم كردستان - العراق في مجال الطاقة بعد العام ٢٠١١

د. لقمان عمر محمود النعيمي

أستاذ مساعد/ مدير مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

drluqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٠/٨/٣١ القبول: ٢٠٢٠/١٠/٤

مستخلص البحث

تتمحور فكرة البحث عن تكوّن رغبة لدى كل من تركيا وإقليم كردستان-العراق بتطوير العلاقات بينهما الى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة بعد العام ٢٠١١، مدفوعين بعوامل عدة منها حاجة الطرفين الى تعميق ذلك التعاون في المرحلة الراهنة؛ فتركيا تحتاج الى النفط والغاز من إقليم كردستان وبأسعار منخفضة لتأمين احتياجاتها الهائلة من الطاقة وإمكانية تطويرها وجعلها احد اهم الموارد لديها مستقبلاً، وإقليم كردستان من جهته بحاجة هو أيضا لإنتاج الطاقة وتصديرها عبر تركيا لتأمين احتياجاته المالية المتزايدة، لاسيما بعد تصاعد الخلافات مع الحكومة المركزية في بغداد حول جملة من القضايا الخلافية من قبيل ارسال حصة الإقليم من الموازنة، وقانون النفط والغاز وغيرها. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات التي ركزت على ضرورة الا تكون هذه الشراكة على حساب العلاقات الثنائية مع العراق، وان تعمل تركيا على حل المشكلات القائمة بين البلدين في المجالات كافة، وتساهم على حل الخلافات بين المركز والاقليم اذا ارادت فعلا استمرار شراكتها مع إقليم كردستان وبموافقةٍ وتنسيقٍ مسبقٍ مع الحكومة المركزية في بغداد.

الكلمات المفتاحية: تركيا وإقليم كردستان؛ شراكة تركيا؛ الطاقة.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkey's Partnership with the Kurdistan Region of Iraq In the Energy Field After 2011

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Assistant Prof./Director of Regional Studies Center/ University of Mosul
drluqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Received: 31/8/2020 Accepted: 4/10/2020

Abstract

The idea of the research is concentrated around a desire of both Turkey and the Kurdistan region of Iraq to develop relations between them to the level of energy strategic partnership after 2011, driven by several factors, including the need for both parties to deepen that cooperation at the current stage. Turkey needs oil and gas from the Kurdistan region at low prices to secure its huge energy needs and the possibility of developing it and making it one of its most important resources in the future. The Kurdistan Regional Government, on its part, also needs to produce energy and export it through Turkey to secure its growing financial needs, especially after the escalation of disputes with the central government in Baghdad over a set of contentious issues such as sending the region's share of the budget, the oil and gas law, and others. The research came out with a number of conclusions that focused on the necessity for this partnership not to be at the expense of bilateral relations with Iraq, Turkey should seek to solve the existing problems between the two countries in all fields, and to contribute to settling differences between the central government and the Kurdistan Regional Government if it really wants to continue its partnership with the Kurdistan Regional Government with prior approval and coordination with the Iraqi government in Baghdad.

Keywords: Turkey and the Kurdistan Region; Turkey's partnership; energy.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

بعد تصاعد الخلافات بين إقليم كردستان–العراق والحكومة المركزية في بغداد حول جملة من المسائل والقضايا التي تسببت في تلكؤ الأخيرة في ارسال حصة الإقليم من الميزانية المالية الاتحادية، ومع تصاعد الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، والازمة العميقة الحاصلة بينهما، ادركت حكومة إقليم كردستان انه لابد من إيجاد خيارات بديلة لتأمين احتياجاتها المالية، وعدم الاعتماد على بغداد لتامين تلك الاحتياجات في ظل العلاقات المتوترة بينهما، وهنا وجدت حكومة الإقليم ان خيار التنقيب وإنتاج وتصدير الطاقة (النفط والغاز) الى الأسواق العالمية عبر الأراضي التركية يتطلب اولاً إقامةَ شراكةٍ استراتيجيةٍ مع تركيا عبر اتفاقاتٍ ثنائيةٍ وتذليل جميع العقبات لتحقيق هذا الهدف.

أهمية البحث:

تتركز أهمية البحث في تسليطه الضوء على موضوع جديد لم يتم التطرق له بشكل تفصيلي مسبقاً وهو العلاقاتُ الحاصلةُ بين تركيا وإقليم كردستان–العراق بعد العام ٢٠١١، والتي حتمت مصالحُ الطرفين المشتركةُ تطويرَ وتقويةَ تلك العلاقاتِ التي تأسست منذ عام ١٩٩١ الى مستوى الشراكةِ الاستراتيجيةِ بينهما عبر مفاوضاتٍ اكتنفتها السرية خلال عامي ٢٠١٢–٢٠١٣، بهدف عقد اتفاقاتٍ ثنائيةٍ غيرِ معلنةٍ تنطوي على انتاج وتصدير النفط ثم الغاز من إقليم كردستان–العراق الى تركيا ومنها الى الأسواق العالمية عبر شبكةِ خطوطِ انابيبَ جديدةٍ لنقل الطاقةِ، فضلاً عن اشراكِ شركاتٍ تركيةٍ بالتنقيبِ واكتشافِ حقولِ النفط والغاز في إقليم كردستان مع الشركات العالمية الأخرى لتحقيق مصالح الطرفين الاستراتيجية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في نشوء شراكةٍ استراتيجيةٍ غيرِ طبيعيةٍ بين طرفين غير متكافئين سياسيا واقتصاديا، فتركيا دولةٌ إقليميةٌ كبيرةٌ لها وزنها الجيوسياسي في المنطقة، بينما إقليم كردستان–العراق هو إقليمٌ غيرُ مستقلٍ تابعٍ لدولةٍ اتحاديةٍ جارةٍ لها، وبالتالي فان السياق الطبيعي لهذه الشراكة ان تكون بين دولتين جارتين هما العراق وتركيا على أساس المصالحِ المشتركةِ بينهما، لا أن تكون بين تركيا ومنطقة

هي جزءٌ من دولةٍ جارةٍ وبغير موافقتها الرسمية، إلا أن واقع الحال ان هذه الشراكة تأسست مع هذا الاقليم املتها ظروفٌ خاصةٌ لكلا الطرفين.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على أن هناك علاقة عكسية موجبة بين مصالحِ إقليم كردستان وخلافه مع الحكومة المركزية في بغداد وبين شراكته مع تركيا، بمعنى كلما أدركت حكومة إقليم كردستان–العراق حاجتها الماسة إلى منافع اقتصادية مباشرة، وسط خلافاتها مع بغداد، كلما اتجهت نحو توسيع شراكتها الاستراتيجية مع انقرة، والعكس صحيح.

هيكلية البحث:

تقوم هيكلية البحث على مدخل وأربعةِ محاورَ رئيسةٍ مع خاتمةٍ واستنتاجاتٍ كما يأتي:

مدخل: احتياجات تركيا للطاقة

أولا: احتياطيات الطاقة في إقليم كردستان وبدايات الانتاج والتصدير

ثانيا: تعاون تركيا مع إقليم كردستان في انتاج الطاقة ٢٠١١–٢٠١٣

ثالثا: تعزيز شراكة تركيا مع إقليم كردستان–العراق في مجال الطاقة ٢٠١٤–٢٠١٧

رابعاً: إسرائيل وتجارة النفط مع إقليم كردستان–العراق

Regional Studies Journal, Vol.14, No.46, October 2020 (9-42)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

مدخل: احتياجات تركيا للطاقة

منذ مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، تزايد النمو الاقتصادي في تركيا بشكل ملحوظٍ سنوياً، وكانت في الغالب تنافسُ المعدلاتِ الأسرعِ نمواً بما في ذلك الصين، وتبعا لذلك تزايد استهلاكُ الطاقةِ (النفط والغاز الطبيعي) بشكلٍ كبيرٍ نتيجةً لتنامي الاحتياجاتِ لها في جميع قطاعات الجمهورية التركية، الامر الذي دفع الحكومةَ التركيةَ إلى ضرورةِ تلبية هذه الاحتياجاتِ من مصادرَ مختلفةٍ. هذه الاحتياجاتُ المتزايدةُ جعلت من تركيا واحدةً من أكبرِ أسواقِ الطاقةِ في أوروبا[١].

يعدُّ الغاز الطبيعي مادةَ الوقودِ الرئيسِ في تركيا، حيث يمثل (٣٠.٢٪) من (إجمالي إمدادات الطاقة الأولية Total Primary Energy Supply) و(٣٨.٦٪) من توليد الكهرباء في عام ٢٠١٥. ويتم توفيرُ إمداداتِ الغازِ الطبيعي بالكاملِ تقريبًا من خلال الواردات الخارجية، وإنتاجِ الغازِ محلياً لا يكاد يذكرُ (٠.٤ مليار متر مكعب). منذ عام ٢٠٠٥، نمت وارداتُ تركيا من الغاز الطبيعي بنسبة (٨٠٪) تقريباً، مدفوعةً بارتفاعِ استهلاك الغاز في القطاع السكني، بعد انتشارها على نطاقٍ واسعٍ، وزيادةِ الاستثماراتِ الخاصةِ في محطاتِ الطاقةِ التي تعملُ بالغاز، فضلا عن الاستهلاكِ المتزايدِ في قطاع الصناعة. ازدادت مخاوفُ أمنِ الإمداد خطوةً بخطوةٍ، في حين أن إصلاحات السوق نحو إنشاء محورٍ للغاز مع وارداتٍ متحررةٍ وأسعارٍ تعكس التكلفةَ قد تقدمت ببطءٍ منذ عام ٢٠٠٩. وكانت الحكومة التركية قد عدلت قانونَ سوقِ الغاز الطبيعي لعام ٢٠٠١، وقدمت إلى المجلس الوطني التركي الكبير مشروعَ قانونِ للغازِ للطبيعي سُمِّي بقانونِ سوقِ الغازِ في عام ٢٠١٦[٢] الذي تم اعتماده لاحقاً.

أدى النمو الكبير في الاقتصاد التركي فضلا عن تزايدِ عدد السكان والتحضر والتصنيع منذ عام ٢٠٠٥ إلى زيادةٍ سريعةٍ في الطلب على الطاقة في البلاد[٣]. وبلغ متوسطُ معدلِ الزيادة السنوية في احتياج تركيا من الطاقة منذ عام

١٩٩٠ (٤,٦٪)[٤]. ومن المتوقع أن تتضاعف احتياجات الدولة السنوية من الطاقة كل (١٠) سنوات وتنمو سنويًا بنسبة (٤,٥٪) حتى عام ٢٠٣٠[٥]. لا يمكن تلبية هذا المستوى من الطلب على الطاقة بمواردَ محليةٍ محدودةٍ داخل تركيا، لذا يتم توفير (٩٠٪) من إجمالي استهلاك الطاقة من النفط والغاز الطبيعي والفحم من الخارج، ويعتمد الاستهلاك إلى حد كبير على الواردات. على سبيل المثال بلغ الطلب الرئيس على الطاقة في تركيا عام ٢٠١٢ حوالي (١١٩.٥) مليون طن. وبلغت حصةُ الغاز الطبيعي في الطلب على الطاقة الأولية (٣٢٪)، وحصةُ الفحم (٣١٪)، وحصةُ النفط (٢٦٪)، وحصةُ الطاقة الهيدروليكية (٤٪)، وحصةُ مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (٧٪). وعند دراسة توزيع الطلب على الطاقة الأولية حسب القطاعات نجد أنه تم استخدام (٢٧٪) في الصناعة، و(٢٦٪) في قطاع الإسكان والخدمات، و(١٤٪) في النقل، و(٢٤٪) في قطاع التحويل. ويوضح الشكل رقم (١) حصةَ النفط والغاز الطبيعي والفحم في إجمالي الطلب التركي على موارد الطاقة الأولية بين عامي ٢٠١٢-٢٠٢٠[٦].

الشكل رقم (١)

يوضح الطلب التركي على موارد الطاقة الأولية بين عامي ٢٠١٢-٢٠٢٠.

(آلاف الاطنان)

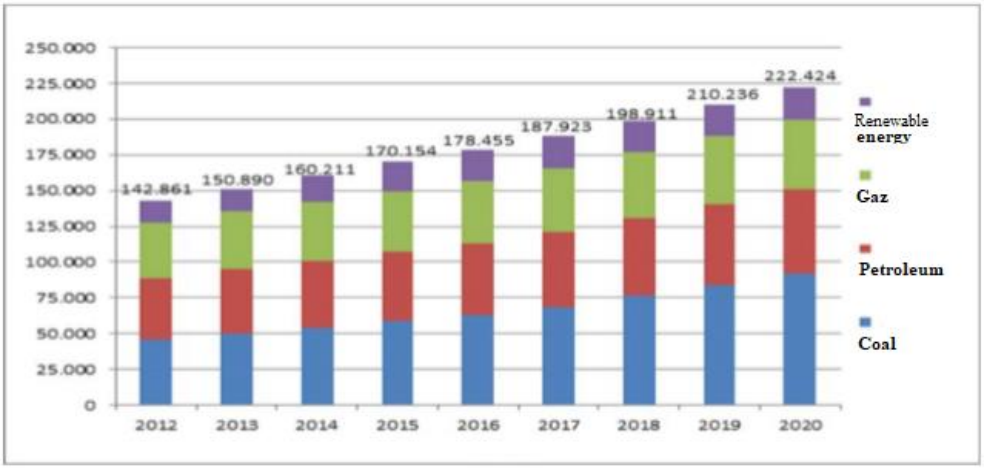

المصدر:

- **BOTAŞ Sektör Raporu, 2013, p.11: https://www.botas.gov.tr/uploads/galeri/5c6ded9d4533620.02.2019sektorap_2013.pdf**

ومع ذلك، ونظرًا لعدم وجودِ مواردَ طاقةٍ محليةٍ كافيةٍ في تركيا لتلبية الطلب على الطاقة، توجب عليها استيرادُ حوالي (٧٥٪) من الطلب على الطاقة. وعلى الأخص، تحتاج البلادُ إلى استيرادِ حوالي (٩٨٪) و(٩٠٪) من إمداداتها من الغاز والنفط، على التوالي. في حين لوحظت بعض التقلبات في واردات النفط والغاز بالتوازي مع النمو الاقتصادي للبلاد ، فقد زادت واردات تركيا من النفط والغاز بشكل عام[٧]. (انظر الشكل رقم ٢).

الشكل رقم (٢)

يوضح حجم واردات الغاز لتركيا ٢٠٠٦-٢٠١٦

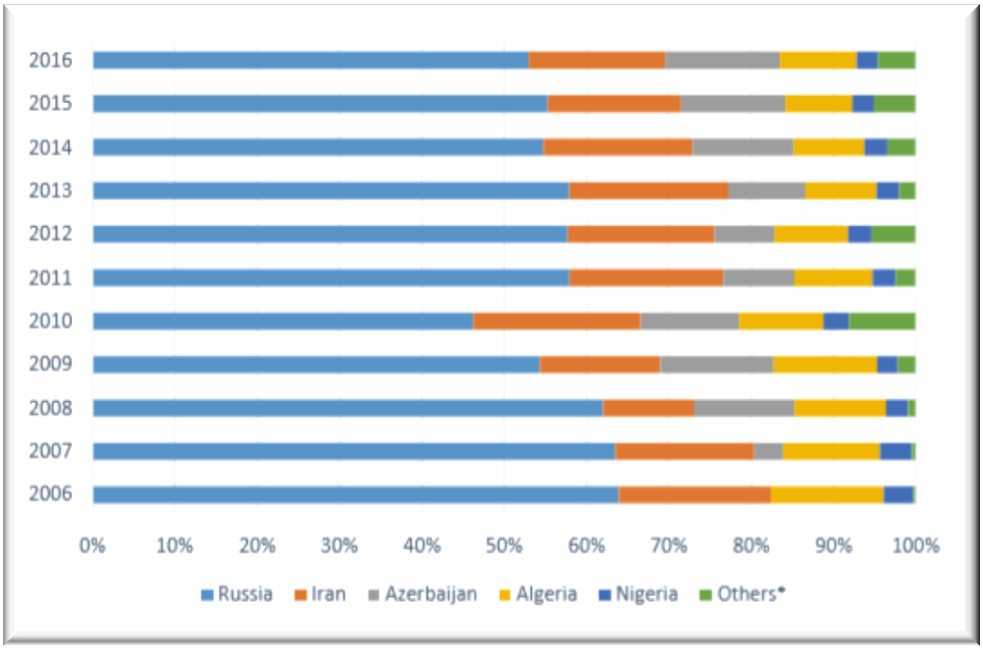

Source: "Turkish Natural Gas Market Report 2016" *ENERGY MARKET REGULATORY AUTHORITY* (EMRA), Strategy Development Department, ANKARA, 2017, p.9:
http://avrasyagaz.com.tr/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2016_Natural_Gas_Market_Sector_Report_V1-1_17.pdf

بلغ إجماليُ وارداتِ تركيا من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٦ حوالي (٤٦.٣٥٢) مليونَ مترٍ مكعبٍ، شكلت روسيا (٥٢,٩٤٪)، وإيران (١٦,٦٢٪)، وأذربيجان (١٣,٩٨٪)، وبلدانٌ أخرى (١٦,٤٦٪)[٨]. فيما بلغت واردات تركيا من النفط حوالي (٤٠,٠٦٤) مليونَ طنٍ في العام نفسه، معظمه من العراق (٢٣،٠٩٪)، وروسيا(١٩،٣٨٪)، وإيران (١٧،٣٢٪) وموردون آخرون (٤٠،٢١٪)[٩]. هذه الأرقام والنسب تشير بوضوحٍ إلى أن تركيا تعتمدُ اعتمادًا كبيرًا على روسيا وإيران لتلبية حاجاتها من الطاقة. انظر الجدول رقم (١)، والشكل رقم (٣).

الجدول رقم (١)

يبين واردات تركيا من الغاز الطبيعي من بلدان المنشأ (٢٠٠٦-٢٠١٦) مليون متر مكعب

Countries	Russia		Iran		Azerbaijan		Algeria		Nigeria		Others*		Total	Percentage Change
Years	Quant.	Share (%)	Quant.	Share (%)	Quant.	Share (%)	Quant.	Share (%)	Quant.	Share (%)	Quant.	Share (%)	Quant.	
2006	19.316	63,92	5.594	18,51	0	0	4.132	13,67	1.100	3,64	79	0,26	30.221	-
2007	22.762	63,51	6.054	16,89	1.258	3,51	4.205	11,73	1.396	3,89	167	0,47	35.842	18,60
2008	23.159	62,01	4.113	11,01	4.580	12,26	4.148	11,11	1.017	2,72	333	0,89	37.350	4,21
2009	19.473	54,31	5.252	14,65	4.960	13,83	4.487	12,51	903	2,52	781	2,18	35.856	-4,00
2010	17.576	46,21	7.765	20,41	4.521	11,89	3.906	10,27	1.189	3,13	3.079	8,09	38.036	6,08
2011	25.406	57,91	8.190	18,67	3.806	8,67	4.156	9,47	1.248	2,84	1.069	2,44	43.874	15,35
2012	26.491	57,69	8.215	17,89	3.354	7,3	4.076	8,88	1.322	2,88	2.464	5,37	45.922	4,67
2013	26.212	57,9	8.730	19,28	4.245	9,38	3.917	8,65	1.274	2,81	892	1,97	45.269	-1,42
2014	26.975	54,76	8.932	18,13	6.074	12,33	4.179	8,48	1.414	2,87	1.689	3,43	49.262	8,82
2015	26.783	55,31	7.826	16,16	6.169	12,74	3.916	8,09	1.240	2,56	2.493	5,15	48.427	-1,70
2016	24.540	52,94	7.705	16,62	6.480	13,98	4.284	9,24	1.220	2,63	2.124	4,58	46.352	-4,28

Source: "Turkish Natural Gas Market Report 2016" *ENERGY MARKET REGULATORY AUTHORITY* (EMRA), Strategy Development Department, ANKARA, 2017, p.7:
http://avrasyagaz.com.tr/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2016_Natural_Gas_Market_Sector_Report_V1-1_17.pdf

الشكل (٣)

يبين واردات الغاز لتركيا ٢٠٠٦-٢٠١٦

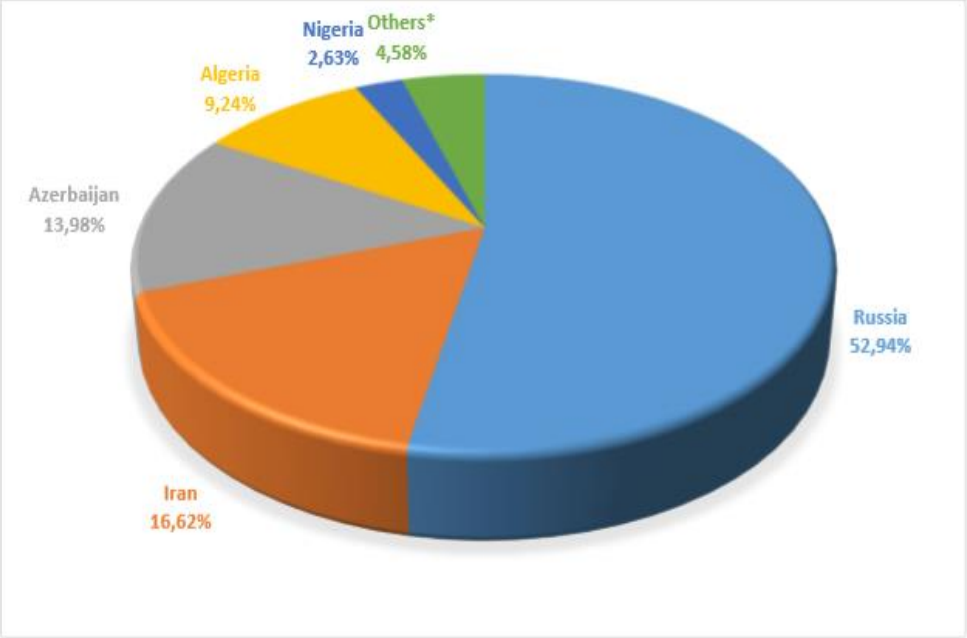

Source: "Turkish Natural Gas Market Report 2016" ***ENERGY MARKET REGULATORY AUTHORITY*** **(EMRA), Strategy Development Department, ANKARA, 2017, p.9:**
http://avrasyagaz.com.tr/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2016_Natural_Gas_Market_Sector_Report_V1-1_17.pdf

اولا: احتياطيات الطاقة في إقليم كردستان–العراق وبدايات الانتاج والتصدير

يمتلك إقليم كردستان–العراق وفقًا لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، (٤) مليارات برميل نفط من الاحتياطيات المؤكدة[١٠]. لكن توقعات حكومة إقليم كردستان أعلى بكثير من ذلك لأنها تتضمن مواردَ غيرَ مثبتةٍ، إذ أن الإدارةَ الكرديةَ تقدر احتياطياتها من النفط بنحوِ (٤٥) مليارَ برميلٍ[١١]. وعلى الرغم من أن هذا الرقم لم يتم تأكيده بشكلٍ مستقلٍ، إلا أنه من المحتمل أنه يحتوي على مواردَ معينةٍ على الأقل في المناطق المتنازع عليها وخاصة محافظة كركوك[١٢]. باستثناء حقول كركوك العملاقة، فإن حقولَ النفطِ في الشمال أصغر (رغم أنها ما تزال كبيرةً بالمعايير الدولية) وفقا لما تمتلكه من احتياطياتٍ محتملةٍ. ومع ذلك، فإن الجيولوجيا المواتية في المنطقة تولد آبارًا ذات معدلاتِ إنتاجٍ مرتفعةٍ مبدئياً، وفي كثيرٍ من الحالاتِ أعلى من تلك المعروفة في أماكنَ أخرى من العراق[١٣].

أما فيما يتعلق بالاحتياطياتِ المقدرةِ من الغاز الطبيعي فإنه وفقًا لتقديرات حكومة إقليم كردستان–العراق، فإن احتياطياتها المحتملة من الغاز تفوق التقديرات الفيدرالية الحالية التي تشير إلى وجود (١٦٥) تريليون قدم مكعبٍ من الغاز، بما في ذلك (٣٨) تريليون قدم قابل للاسترداد[١٤]. وتتوقع حكومةُ إقليم كردستان أن الاحتياطيات المقدرة من قبلها يمكن أن تكون عشرة أضعاف الأرقام الأولية المقدرة من قبل وزارة النفط العراقية[١٥]. وفي السنوات الأخيرة كان هناك عدد من الاكتشافات للغاز الطبيعي في شمال العراق بحجم كافٍ لإثباتِ احتمال الإنتاج التجاري هناك[١٦]. وفي الوقت نفسه، جاء الدافع الرئيسُ لتطوير موارد الغاز في اقليم كردستان من خلال تنافس الشركات العالمية التي تتطلع إلى استثمار هذه الحقول وطرح منتجاتها إلى الأسواق الدولية. لقد مثلت هذه الاكتشافاتُ لموارد الغاز في منطقة حكومة إقليم كردستان مصدراً مهماً وحيوياً لتركيا في تلبية الطلب التركي المتزايد على الغاز وايجاد بديل مستقبلي مهمٍ لتوريد الغاز الى تركيا ومنها الى الاسواق الدولية[١٧].

من وجهة نظر حكومة إقليم كردستان–العراق، فإن قدرةَ المنطقة على وضع نفسها كمصدر بديل للطاقة بشكل مستقل عن بغداد متأصلة في الدستور العراقي؛ فبعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، صاغ العراق أولَ دستورٍ له وأقره في عام ٢٠٠٥. وكان الأكراد قادرين على التفاوض على موقفٍ قوي لمنطقتهم المتمتعة بالحكم الذاتي في مستقبل العراق الاتحادي(١٧). وأعطى الدستورُ ميزاتٍ تعود بالنفع على الأكراد لضمان بعض مظاهر الحكم الذاتي للمحافظات الكردية الثلاث في شمال البلاد إلى جانب معاييرَ واسعةٍ وغير محددةٍ لمستقبل احتياطي الطاقة العراقي. كما تضمن الدستور قانونًا لحل حالة المتنازع عليها مناطق في أربعة محافظات هي ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى، وكركوك، الغنية بالنفط والغاز الطبيعي(١٨). مثل حكومة إقليم كردستان، تستمد الحكومة المركزية في بغداد غالبية احتياطياتها المالية من تسويق موارد الطاقة هذه، ومن ثم فإن وضع موارد الطاقة في كركوك وإقليم كردستان كانت مرشحة لتكون مصدر خلافٍ بين أربيلَ وبغدادَ في المستقبل(١٨).

في عام ٢٠٠٧، بعد عامين من دخول الدستور حيز النفاذ، أقرت حكومة إقليم كردستان–العراق القانون رقم (٢٨)، الذي منح حكومة إقليم كردستان سلطةَ التوقيع على عقود الاستكشافِ والتطوير مع شركاتِ النفط الدولية (IOCS) بشكل مستقلٍ عن بغداد. واعترضت الحكومة المركزية في بغداد على هذه الخطوة في حينها وطالبت بأن تدير حكومة إقليم كردستان صادراتِ النفطِ من خلال منظومة الدولة المركزية العراقية عبر شركة تسويق النفط الوطنية سومو (SOMO)، كما فعلت المحافظاتُ الأخرى المنتجة للنفط في البلاد. وفي مقابل الانضمام إلى نظام التصدير الاتحادي، أكدت بغداد مجددًا أنها ستخصص (١٧%) من إجمالي الميزانية الاتحادية لإقليم كردستان–العراق سنوياً، وذلك تماشيا مع الأرقام التي يعينها الدستور العراقي. وتم تحديد نسبة (١٧%) بناءً على نسبة سكان إقليم كردستان بالنسبة لسكان العراق. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨ واستمرت حتى تموز/ يوليو ٢٠١٠ عندما بدأت الحكومة المركزية اتهام حكومة إقليم كردستان بتصدير

النفط بصورة غير قانونية متجاوزة بذلك قوانين النظام الاتحادي. لم تنكر حكومة إقليم كردستان–العراق تلك المبيعات وأكدت بانها كانت قانونية، وكانت من فائض النفط المنتج من المصافي الموجودة في داخل اقليم كردستان(١٩).

ثانيا: تعاون تركيا مع إقليم كردستان في انتاج الطاقة ٢٠١١–٢٠١٣

بحلول عام ٢٠١١ ، أصبح النفط في اقليم كردستان فرصة استثمارية متزايدة الأهمية لشركات النفط العالمية؛ ففي تشرين الاول/ نوفمبر ٢٠١١ أجرت حكومة إقليم كردستان مفاوضات وصفت بالـ(سرية) مع شركة (إكسون موبيل Exon Mobil) الأمريكية مما أتاح فيما بعد للامتيازات الدولية العملاقة الاستثمار في مجال الطاقة في (٦) كتل نفط منتشرة في جميع أنحاء إقليم كردستان–العراق، ثلاثة منها تقع على طول مناطق لا تزال متنازع عليها بين بغداد وإربيل(٢٠). وقد مهدت هذه الاتفاقية المهمة التي ما تزال بنودها غير معلنة الطريق لبناء خط أنابيب جديد يربط بين حقول النفط في إقليم كردستان وميناء جيهان في تركيا، وهو المنفذ الأكثر سهولة لوصول نفط شمال العراق الى مرافئ شرق المتوسط ومنه الى الأسواق الدولية. وساعد وجود أكبر شركة نفط أمريكية ليس فقط من الناحية المالية ولكن أيضًا من الناحية السياسية والاقتصادية الحكومة الكردية بالمضي قدما نحو تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من اعتراض الحكومة المركزية في بغداد التي كانت برئاسة نوري المالكي آنذاك على تلك الاستثمارات إلا أن حكومة إقليم كردستان أصرت على مشروعها بتصدير النفط الى تركيا بشكل مستقل عن بغداد وسعت الى تعميق العلاقة بين أربيل وانقرة. في هذا السياق قال فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة كردستان–العراق لوكالة لرويترز "**إن جزءاً من عملية بناء منطقتنا له علاقة بالطبع بالتعامل مع النفط وتوقيع العقود والمفاوضات مع مختلف الدول. وتم التصديق على صفقة إكسون موبيل والصفقات النفطية الأصغر التي وقعتها كردستان بالفعل وكانت نصراً كبيراً لنا**"(٢١).

Regional Studies Journal, Vol.14, No.46, October 2020 (9-42)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

لقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق لحكومة الإقليم اجراء مفاوضات مع تركيا لعقد اتفاقية تصدير النفط عبر اراضيها من خلال بناء خط أنابيب جديد يربط بين حقول النفط في إقليم كردستان وميناء جيهان في تركيا، وهو المنفذ الوحيد حاليا لوصول نفط شمال العراق إلى الأسواق العالمية[٢٢].

يعد عام ٢٠١٣ العام الاكثر اهمية فيما يتعلق بشراكة تركيا مع اقليم كردستان في مجال الطاقة؛ وتتمثل ابرز دوافع الطرفين فيما يتعلق بتطوير مستوى التعاون بينهما فيما يأتي[٢٣]:

١. محاولة تركيا الاستفادة من تصاعد نفوذ الأكراد ودورهم السياسي في العراق في إطار حساباته الاقليمية والتنافس مع ايران.
٢. سعي تركيا الاستفادة من الأكراد في اقليم كردستان–العراق في تحجيم حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من المناطق الحدودية المشتركة إيران معقلاً لقواعده العسكرية وصولا إلى إيجاد حل للقضية الكردية في تركيا، وهو امر مرحب به لدى حكومة اقليم كردستان شريطة اعتماد الحل السلمي.
٣. رغبة الطرفين في الاستفادة من الاقتصادية المتبادلة إذ أن أكثر من (٥٠%) من الشركات الاجنبية العاملة في تركيا هي شركات تركية تقوم بتنفيذ سلسلة ضخمة من المشاريع الخدمية والبنية التحتية لاسيما الطرق والمطارات والمنشآت السياحية والعقارية وغيرها.

انطلاقاً من هذه الدوافع المحفزة للطرفين في تطوير علاقتهما بدأت المفاوضات غير المعلنة بين الطرفين عام ٢٠١٢ بعد انتهاء حكومة اقليم كردستان من عقد الاتفاق مع شركة اكسون موبيل وتسوية جميع المسائل المتعلقة باستخراج وانتاج النفط من الحقول المكتشفة اتجهت الى تسوية مسالة تصدير انتاجها من الطاقة، وكانت تركيا نافذتها الوحيدة لتصديرها للأسواق العالمية. وبعد أشهر من المفاوضات (السرية) عام ٢٠١٢ تكلل العام التالي بنتائج ايجابية في هذا المجال؛ ففي ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٣ تم عقد اتفاقية بين اقليم كردستان وتركيا لمدة خمسين

عاماً وصفت بـ(الاتفاقية الخمسينية). وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته تم التوقيع رسميا على الاتفاقية من قبل نجيرفان البارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان ورجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا آنذاك[٢٤].

وكانت صحيفة (FINANCIAL TIMES) قد نشرت تقريراً مهماً بعد اسبوعين من عقد الاتفاقية اعلاه بالأحرف الاولى بين الطرفين أي في ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٣ أشارت فيه إلى أن العديد من المسؤولين الأتراك أكدوا أن أنقرة أبرمت اتفاقية إطارية وصفت بالسرية في وقت سابق من هذا العام مع حكومة إقليم كردستان في شمال العراق لشركات الطاقة التركية الحكومية للاستحواذ على حصصٍ في حقول النفط والغاز في المنطقة. وأضافوا أن الصفقة لا تزال حساسة للغاية لدرجة أنه من غير المرجح أن يتم الاعتراف بها علانية في الوقت الحالي. وقد وصف رئيس الوزراء اردوغان الصفقة بأنها "**فوز كبير**". من جهتهم رحب المسؤولون الأكراد بتوثيق العلاقات مع تركيا ,أشاروا إلى أن الأخيرة هي نافذتهم الوحيدة إلى العالم، نظراً للوضع المتوتر في المنطقة، فتركيا قوة إقليمية كبيرة في المنطقة واذا ما اتبعت سياسات جيدة تجاه إقليم كردستان–العراق فمن الطبيعي ان يكون حليفاً لها[٢٥].

من جانبها عارضت الحكومة العراقية المركزية في بغداد برئاسة نوري المالكي آنذاك هذه الاتفاقية الاطارية وقالت إن اتفاقية الطاقة هذه تنتهك الدستور العراقي بدون إذن منها. ومن شأن ربط خط الأنابيب المباشر بتركيا بموجب الاتفاق أعلاه أن يمنح حكومة إقليم كردستان، التي لديها بالفعل قوتها العسكرية، استقلالًا اقتصاديًا أكبر بكثير من ذي قبل. وتخضع خطوط أنابيب التصدير الوحيدة المتاحة إلى المنطقة لسيطرة الحكومة المركزية، وقد أوقفت حكومة إقليم كردستان الصادرات من خلالها بسبب نزاع على الميزانية مع بغداد. كما شنت واشنطن حملة قوية ضد الاتفاق الكردي–التركي[٢٦]، إذ حذر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جون كيري John Kerry) في آذار/ مارس ٢٠١٣ مسعود البارزاني، رئيس حكومة إقليم كردستان، من إبرام اتفاق مع تركيا أو أي دولة أخرى في مواجهة معارضة بغداد.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.46, October 2020 (9-42)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

ذلك أن المسؤولين الأمريكيين يخشون من أن استبعاد الحكومة المركزية بشكل أكبر في هكذا صفقات يمكن أن تدفع الحكومة المركزية أقرب إلى إيران، مع زيادة التوترات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية. كما أن واشنطن كانت تأمل في الحد من تأثير هذا الاتفاق على العلاقات الدبلوماسية المتوترة بين العراق وتركيا[٢٧].

وعلى الرغم من اعتراضات الحكومة المركزية في بغداد وتحذيرات واشنطن بشأن الاتفاقية الاطارية أعلاه، إلا أن حكومة كردستان–العراق وتركيا لم يعيرا أي اهتمامٍ لها واضعين نصب اعينهم تحقيق مصالحهما كأولوية في هذه المرحلة، ومضيا قدما في استكمال اللقاءات الثنائية لإبرام اتفاقية الطاقة بشكلها النهائي بين الطرفين وقد تحقق ذلك بعد اشهر؛ فقد نشرت وكالة رويترز تقريراً في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ أن حكومة اقليم كردستان وقعت مع الحكومة التركية اتفاقيتين في مجال الطاقة. واشارت الى ان الاتفاقيتين تم التوقيع عليها في انقرة خلال اجتماع استمر ثلاث ساعات بين رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ونقلت الوكالة عن مصدر في مكتب رئيس الوزراء التركي قوله بأن "**هذا هو أكثر اتفاق للطاقة شمولا في تاريخ تركيا...ولكن بسبب الحساسيات السياسية، فإن كلا الجانبين يأخذان الوقت لإعلان ذلك**"[٢٨]. ولم يؤكد مكتب رئيس الوزراء التركي ولا وزارة الطاقة التركية توقيع الاتفاقيتين أعلاه، كما انه لم يصدر عن الحكومة العراقية أي تعليق او تصريح رسمي بهذا الشأن.

وبناءً على الاتفاق اعلاه تعد شراكة أنقرة الوثيقة مع أكراد العراق نقلة نوعية وتاريخية في العلاقات بينهما، وتمثل بالنسبة للكثيرين بداية حقبة جديدة، بالنظر إلى القتال المستمر منذ عقود مع المسلحين الأكراد على الأراضي التركية والذي أودى بحياة أكثر الاف الاشخاص. وأصبحت تركيا أول دولة توقع اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان حول صادرات الطاقة بوصفها الدولة الوحيدة التي يستطيع عبرها اقليم كردستان من تصدير نتاجاته من النفط والغاز.

ووفقا لتقرير وكالة رويترز الرسمية تضمن الاتفاق اعلاه الفقرات الآتية[٢٩]:

١. يكون بدء تدفق النفط الخام في خط الأنابيب الجديد لحكومة إقليم كردستان قريبًا.
٢. سيرتبط تدفق النفط الخام في خط الأنابيب الجديد بخط أنابيب كركوك – جيهان الحالي بعرض (٤٠) بوصة ليتم تصديره إلى الأسواق العالمية.
٣. كجزء من الاتفاق، وقعت شركة الطاقة التركية (Turkish Energy Company TEC) المدعومة من الدولة، التي أسستها أنقرة للعمل في شمال العراق، عقدًا للعمل في (١٣) منطقة استكشاف. في حوالي نصف هذه المناطق تتعاون الشركة التركية مع شركة النفط الأمريكية العملاقة إكسون موبيل. وبحسب الاتفاقية فإن شركة الطاقة التركية ستكون مالكة لغالبية الأسهم السبعة لقطاع النفط في الإقليم ، وهي : بلكانه، جبل قند، عربت، جومان، هندرين، خورماله وخَلَكان[٣٠].
٤. بناء خط أنابيب نفط جديد وخط أنابيب غاز، بهدف مساعدة صادرات النفط في المنطقة على الصعود إلى مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠١٥. وحدد الاتفاق عام ٢٠١٧ بداية تدفق الغاز الى تركيا. كما أن الاخيرة ستكون قادرة على شراء ما يصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الكردي عبر خط أنابيب جديد سيتم بناؤه عبر تركيا.
٤. وبموجب الاتفاق ايضا سيتم تحصيل مدفوعات نفط حكومة إقليم كردستان في حساب ضمان في أحد البنوك الحكومية التركية (Halk Bank). وباستثناء دفع أتعاب المقاولين، فإن الرصيد سيبقى كما هو حتى تتوصل حكومة إقليم كردستان وبغداد إلى اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات.

هناك إجماع كرديٌّ على أن الاتفاقية الخمسينية للنفط والطاقة بين حكومة إقليم كردستان–العراق وتركيا كانت اتفاقية غائبة عن البرلمان وموافقته، وعن غالبية الوزراء والمسؤولين في حكومة الإقليم، ناهيك عن غيابها عن الشعب الكردي في الإقليم، فضلاً عن الحكومة المركزية في بغداد. فهذه الاتفاقية كانت محصورة في

عدد من الشخصيات البارزة في حكومة الاقليم. إن الاتفاقية الخمسينية النفطية بين حكومة الإقليم وتركيا جرت في شهر آذار/ مارس من عام ٢٠١٣ ، في حين إن رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني كشف لبرلمان الإقليم الاتفاقية في شهر حزيران/ يونيو من عام ٢٠١٤، أي بعد مُضيّ أشهر طويلة على توقيع الاتفاقية الخمسينية، ما يدل بكل وضوح على عدم شرعية هذه الاتفاقية على الصعد القانونية – الدستورية، وعلى مدى الغموض وعلامات الاستفهام الكثيرة التي تدور حولها، فضلاً عن الإجحاف الكبير الذي لحق بشعب إقليم كردستان بسببها. وحول عدم إطلاع برلمان إقليم كردستان عن تفاصيل الاتفاقية النفطية أعلاه بين الإقليم وتركيا ذكر عزة صابر رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في برلمان كردستان لموقع (نقاش): "إنهم طلبوا من حكومة إقليم كردستان تزويدهم بالمعلومات حول الاتفاق بكتابٍ رسميّ ، إلاّ إنهم لم يتلقوا الرد حتى اليوم"[٣١].

ثالثا: تعزيز شراكة تركيا مع إقليم كردستان–العراق في مجال الطاقة ٢٠١٤–٢٠١٧

بدأت حكومة إقليم كردستان تواجه أزمة اقتصادية حادة منذ بداية عام ٢٠١٤ بسبب الفساد، وسوء الإدارة، والخلافات مع بغداد، ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية[٣٢] (داعش) فيما بعد. ولتجاوز هذه الأزمة سعت حكومة إقليم كردستان إلى حل هذه الازمة من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا وخاصة في مجال استكشاف وإنتاج وتصدير النفط الكردي. لذلك شهدت السنوات (٢٠١٤–٢٠١٧) تعاونا مكثفاً بين تركيا وإقليم كردستان لم يسبق له مثيل من قبل في مجال الطاقة. لذلك ادرك الطرفان أن الوقت قد حان لإعلان توقيع الاتفاقية الخمسينية على الرغم من معارضة بغداد وواشنطن لها؛ ففي ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، أعلنت تركيا أنها توصلت إلى اتفاق مدته (٥٠) عامًا مع حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط عبر خط أنابيب جيهان. كما أعلنت حكومة الإقليم عن توقيع الاتفاقية المذكورة إذ كشف رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني عن هذه الاتفاقية خلال كلمة ألقاها أمام برلمان كردستان العراق في أربيل[٣٣].

وكان أول نقل لنفط حكومة إقليم كردستان عبر تركيا قد حدث قبل أيام من اعلان هذا الاتفاق بما يقدر بنحو ١١٠ مليون دولار من النفط. وفي هذا السياق أعلن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي تانير يلدز في مؤتمر صحفي عقد يوم الجمعة الموافق ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٤ قائلا: "إن **تركيا باشرت تصدير النفط من كردستان العراق إلى الأسواق الدولية" مضيفاً أن "الشحنات بدأت الخروج الخميس من ميناء جيهان نحو موانئ العالم" واضاف ان "العراق هو الذي يبيع وينتج النفط، والعراق هو الذي سيدير المبيعات المقبلة"**[٣٤]. وكجزء من الاتفاق، يتم جمع المبالغ المدفوعة لحكومة إقليم كردستان مقابل بيع نفطها في حساب ضمان، تقوم تركيا من خلاله كوسيط بين أربيل وبغداد للإشراف على مدفوعات مبيعات الموارد ، كما أوضح الوزير التركي قائلا: "**يشرف مسؤولون من بغداد وأربيل وتركيا على المبيعات والأموال من النفط**"[٣٥].

من جهتها أعلنت حكومة إقليم كردستان أيضا بالتزامن مع تصريحات الوزير التركي في بيان رسمي لها في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٤ أن مبيعاتها الأولى الى الأسواق العالمية كانت عبر خط أنابيب جيهان، معلنة أن "**ناقلة محملة بأكثر من مليون برميل من النفط الخام غادرت الليلة الماضية من جيهان باتجاه أوروبا. هذه هي الأولى من بين العديد من مبيعات النفط التي يتم تصديرها عبر خط الأنابيب الذي تم تشييده حديثًا في إقليم كردستان**". وذكر البيان أنه "**سيتم إيداع عائدات المبيعات في حساب تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان في (Halkbank) في تركيا وسيتم التعامل معها كجزء من استحقاق ميزانية حكومة إقليم كردستان بموجب تقاسم الإيرادات وتوزيعها على النحو المحدد بموجب دستور العراق لعام ٢٠٠٥**". وأكد البيان أيضا أن "**حكومة إقليم كردستان ستواصل ممارسة حقوقها في تصدير وبيع النفط بشكل مستقل عن شركة سومو، لكنها تظل ملتزمة بالتفاوض بحسن نية مع نظيراتها في بغداد للتوصل إلى تسوية شاملة بشأن قضايا النفط في إطار الدستور العراقي**". مشيراً إلى أن "**حكومة إقليم كردستان عملت بلا كلل مع**

شركائها الدوليين والمستثمرين لخلق مساراتٍ جديدة للازدهار والتنمية الاقتصادية لشعب كردستان والعراق، وهي على استعداد لأن تصبح مصدرًا موثوقًا ومستقرًا للطاقة لكل من جيرانها المباشرين والأسواق الدولية"[٣٦].

- موقف الحكومة المركزية في بغداد من علاقات إقليم كردستان مع تركيا

لقد سبب تدفق تصدير النفط من إقليم كردستان الى الأسواق العالمية عبر تركيا توتراً كبيرا، وتصاعدت الأزمة بين الحكومة العراقية من جانب وكل من إقليم كردستان العراق وتركيا من جانب آخر، بعد أن رفض الإقليم إيقاف تصدير النفط إلى تركيا، ما دفع ببغداد إلى التهديد بقطع العلاقات التجارية مع تركيا، وإيقاف حصة إقليم كردستان من الموازنة المالية للعام ٢٠١٤. وفي هذا السياق صرح رئيس شركة تسويق النفط العراقية (سومو) فلاح العامري في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٤ قائلاً: "**إن إقليم كردستان العراق لم يحترم الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة المركزية ببغداد وحكومة أربيل، فضلاً عن عدم التزامه بالدستور العراقي الذي يؤكد أن وزارة النفط هي المسؤولة عن تصدير النفط، لأن النفط ملك لجميع أبناء الشعب العراقي**" واضاف "**إن إصرار إقليم كردستان العراق على تصدير النفط سيتسبب بمشاكل عديدة لوزارة النفط الاتحادية وسياسة البلد التصديرية، فضلا عن خلق مشاكل مع الشركات الأجنبية العاملة في البلد**"، داعيًا المسؤولين في بغداد وأربيل إلى حل الخلافات بشكل مرن واحترام سياسة العراق النفطية[٣٧].

وتعقيبًا على ذلك اعلنت السلطات العراقية اتخاذ اجراءات قانونية ضد تركيا اثر اعلان انقرة البدء بتصدير نفط اقليم كردستان الشمالي، الى الاسواق العالمية، حسب ما اعلن بيان رسمي في ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٤. وجاء في بيان لوزارة النفط العراقية باللغة الانكليزية نشرته وكالة فرانس برس "**قدمنا طلبَ تحكيمٍ ضد الجمهورية التركية وشركةِ بوتاس لخطوط نقل النفط التابعة للدولة، الى غرفة التجارة الدولية في باريس**" واضاف البيان ان سبب طلب التحكيم لان تركيا قامت بـ"**نقل وتخزين النفط الخام من اقليم كردستان، وعن طريق تحميل النفط الخام عبر**

ناقلة في ميناء جيهان التركي، كل ذلك من دون إذن من وزارة النفط العراقية". واكد البيان ان "**تركيا و(شركة) بوتاس انتهكت التزاماتها الخاصة باتفاقية انابيب نقل النفط، العراقية–التركية**" وأكد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد لفرانس برس ان "**الوزارة وجّهت رسائل الى جميع الجهات التي تتعامل بالنفط لتحذيرها من التعامل مع هذا النفط الذي يعد مهرّبا**"(٣٨).

لكن التوتر المتصاعد بين بغداد من جهة وكل من أربيل وأنقرة من جهة أخرى، والحساسيات الناجمة عن قيام إقليم كردستان بتصدير النفط بشكل مستقل بين بغداد واربيل خلال المدة ٢٠١٤–٢٠١٧ ما لبث ان خفَّ بسبب احتلال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي مناطق شاسعة من شمال العراق في حزيران/ يونيو ٢٠١٤ بدءاً من السيطرة على محافظة نينوى وحتى مناطق حزام بغداد، وشكل تحدياً وتهديداً كبيراً لكل من الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل ما حتم على الطرفين تنسيق جهودهما بدعم من التحالف الدولي للتصدي لهذا التهديد المباشر لسيادة العراق ووحدة أراضيه ومصالحه الحيوية. لذلك نرى برودا في مواقف الحكومة المركزية في بغداد تجاه مسالة قيام إقليم كردستان بتصدير النفط عبر تركيا.

– توثيق الشراكة بين تركيا وإقليم كردستان–العراق

وعلى الرغم من ذلك شهدت العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كردستان تطورا ملحوظاً مع تصاعد التحديات الأمنية داخل العراق على خلفية احتلال (داعش) لمساحات واسعة من شمالي العراق، وفي هذا السياق تم تكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولين الطرفين وكانت أهمها الزيارة التي قام بها رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الى تركيا في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٤، برفقة نائب رئيس حكومة الإقليم ووزير الثروات والموارد الطبيعية ووزير المالية والاقتصاد والمتحدث باسم الحكومة ووزير البيشمركة ورئيس ديوان رئاسة الإقليم ووزير الداخلية.

وفي ظل الازمة المالية التي كانت تعيشها حكومة إقليم كردستان ناشدت الأخيرة في شباط / فبراير ٢٠١٥ شركات النفط العالمية الرائدة الاستثمار في الإقليم في مجال النفط بسبب التكلفة المنخفضة للغاية للتنقيب عن النفط. ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة فاينينشال تايمز، فإن تكلفة التنقيب عن النفط واستخراجه في إقليم كردستان تكلف حوالي (١٢) دولارًا للبرميل مقارنةً بسعر (٥٠) دولارًا للبرميل المرتبط بالصخر الزيتي الأمريكي. وساهمت هذه الظروف المواتية في تطوير الاهتمام التركي بقطاع النفط داخل شمال العراق على الرغم من أن تركيا ليست منتجًا رئيسا للنفط بمفردها. كما هو الحال مع الغاز الطبيعي، فإن احتياجات تركيا من الطاقة من حيث الطلب الوطني والتنويع وحاجة حكومة إقليم كردستان لتصدير نفطها كان بمثابة الأساس لشراكة قوية في مجال الطاقة(٣٩).

من جهة أخرى ضغطت التحدياتُ الماليةُ التي واجهت حكومة إقليم كردستان باتجاه حاجة أربيل إلى تصدير مواردها الخاصة وعدم الاعتماد على الحكومة المركزية بسبب الخلافات بينهما إذ أن حكومة الإقليم كانت "تفتقر إلى المال لدفع كل من شركات الطاقة المنتجة للنفط الذي تعتمد عليه الحكومة في الإيرادات وموظفيها ... ولمواجهة تدفق حوالي ١.٥ مليون لاجئ" وقد يتعرض إقليم كردستان شبه المستقل لخطر أن يكون أصغر اقليم ريعي في العالم، وأن يكون اقليما معسراً في ذلك الوقت(٤٠). وفي هذا السياق صرح وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان آشتي هورامي في قمة المجلس الأطلسي للطاقة والاقتصاد في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ في اسطنبول قائلاً: "**لقد واجهنا عجزا كبيرا في الميزانية في النصف الأول من هذا العام لأننا تلقينا فقط حوالي ٢ مليار دولار من عائدات النفط المتوقعة البالغة ٧ مليارات دولار. لذلك نحن بحاجة إلى بيع نفطنا بأنفسنا**"(٤١).

بحلول عام ٢٠١٦، كثرت الشائعات بأن حكومة إقليم كردستان ربما حاولت بيع جزء من أسهم حقول النفط إلى تركيا في آذار/ مارس من ذلك العام. وسرب

موقع ويكيليكس (وهي منظمة المبلغين عن المخالفات) وثيقة سرية ذكرت أن وزير الطاقة والموارد الطبيعية في إقليم كردستان اشتي هورامي اقترح على وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي (بيرات البيرق Berat Albayrak) عبر بريد الكتروني ارسله له في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٦ مشروع بيع جزء من أقسام حقول النفط في إقليم كردستان العراق مقابل ٥ مليارات دولار. ووفقًا لوثائق ويكيليكس، فإن الأموال التي طلبها هورامي من تركيا ستكون جزءًا من قرض تدفعه الحكومة التركية إلى حكومة إقليم كردستان. وأضافت الوثيقة: "تحتاج حكومة إقليم كردستان إلى تمويل فوري بحوالي ٨٠٠ مليون دولار فضلاً عن مليار دولار أخر على مدار الـ ١٨ شهرًا القادمة لدفع رواتب المقاولين لإعادة بدء واستكمال المشاريع الحيوية". وكشفت الوثيقة أيضاً إلى أنه "من أجل ربط الاكتشافات النفطية الجديدة مثل شيكان لتعزيز صادرات النفط في إقليم كردستان وإنشاء خط أنابيب غاز استراتيجي جديد لتصدير ٢٠ إلى ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز من مشاريع (كورمور KorMor) و(جمجمال ChemChemal) و(ميران/ بناباوي Miran / BnaBawi) ، تحتاج حكومة إقليم كردستان إلى تمويل لبناء البنية التحتية لخطوط الأنابيب، لاسيما لتمكين أصول الغاز من التطور في غضون العامين المقبلين، مشيرة إلى التكاليف الإجمالية لخط الأنابيب هذا "يقدر بحوالي ٧٥٠ مليون دولار"[٤٢].

وكشف تقرير ويكيليكس أيضاً أن وزير حكومة إقليم كردستان أعطى ثلاثة خيارات للحكومة التركية لتوسيع دعمها لحكومة إقليم كردستان[٤٣] وهي:

الأول: أن تقوم حكومة إقليم كردستان بتسديد القروض مع تحسن القدرة المالية لها، والتي قيل إنها ربما تبدأ في عام ٢٠١٩ وتنتهي بحلول عام ٢٠٢١.

الثاني: تمديد القروض الإضافية البالغة (٣٧٤٠) مليون دولار إلى حكومة إقليم كردستان بنفس طريقة القروض المعمول بها، ليتم سدادها مع تحسن الوضع المالي لحكومة إقليم كردستان". وتمديد هذه القروض الإضافية إلى حكومة إقليم كردستان تكون بشرط أن تخصص الأخيرة دفعات نقدية محددة من قائمة متفق عليها من

أصول النفط والغاز، أو حتى بعض شحنات النفط في ميناء جيهان إلى الجانب التركي لضمان أن جميع القروض التي ينص عليها الخيار الثاني تغطي المصالح المتفق عليها، ومرة أخرى يتم الاتفاق على الجدول الزمني.

الخيار الثالث: هو أن تشتري الحكومة التركية أسهم حكومة إقليم كردستان في حقول النفط في الإقليم. وقالت الوثيقة: "بدلاً من مجرد عرض الدفعات النقدية لأصول النفط والغاز، تفضل حكومة إقليم كردستان وتقترح أن يتم تخصيص مصالح عمل طويلة الأجل ومزايا لهذه الأصول للجانب التركي" وتضيف الوثيقة "في هذه الحالة، قد يستفيد الجانب التركي أكثر من أي ارتفاع لأرباح هذه الأصول، لكن حكومة إقليم كردستان ستقدم أيضًا ضمانًا للجانب التركي ضد أي احتمال لضعف أداء هذه الأصول".

وفي بداية آذار/ مارس ٢٠١٧ نقلت وكالة رويترز عن وزير الطاقة والموارد الطبيعية في إقليم كردستان آشتي هورامي تصريحات مهمة حول طبيعة القروض المالية المقدمة لحكومة الإقليم فضلاً عن السياسات التي اتبعتها الحكومة بعد انخفاض أسعار النفط خلال عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ لإنقاذ وضعها المالي المتدهور. وأوضح هورامي أن محادثات الديون الجديدة التي أجرتها حكومة الاقليم في الأسابيع الأخيرة مع عدد من المقرضين منحت الاقليم فترات سماح تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات لسداد الديون. وكانت الشركات التجارية تمول مسبقًا صادرات النفط الكردية على مدار العامين الماضيين (٢٠١٥-٢٠١٦) على أساس قصير الأجل إلى حد ما بعد أن قررت الحكومة في أربيل بدء صادرات النفط المستقلة عبر موانئ تركيا على البحر المتوسط. بدءا من عام ٢٠١٧ سيقوم التجار بإقراض الأموال إلى حكومة إقليم كردستان لعدة سنوات. وأصبحت شركة النفط الروسية (روسنفت Rosneft) أحد المقرضين. وتقول حكومة إقليم كردستان إنها بحاجة إلى تصدير النفط بشكل مستقل لأن بغداد لم تدفع لأربيل حصتها من الميزانية الاتحادية مثلما يحتاج الاقليم إلى المال لمحاربة (كيان تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي) واستضافة

اللاجئين السوريين[٤٤]. وقال هورامي "**نحن بحاجة أيضا إلى المضي قدما في إصلاحاتنا الاقتصادية**" مضيفاً: "**لقد تعلمنا الكثير من صدمة أسعار النفط، وتكاليف محاربة داعش، وعبء حوالي ١.٨ مليون لاجئ يأتون إلى أراضينا... الإصلاح أمر لا بد منه – لدينا الكثير من الديون للتعامل معها**". وحول ضمانات القروض المقدمة لحكومة الاقليم قال هورامي: "**إنها تعزز وضعنا المالي. هذا يعني أنه يمكننا الدفع بشكل أكثر انتظاماً لشركات النفط العالمية العاملة في حكومة إقليم كردستان ، ويمكننا استثمار بعض الأموال في توسيع بنيتنا التحتية النفطية**"[٤٥].

من جهتها هددت الحكومة المركزية في بغداد مرارًا وتكرارًا بإدراج الشركات التي تشتري النفط من إقليم كردستان وتشارك فيما لا تزال تعتبره خامًا مسوقًا بشكل غير مشروع من حكومة إقليم كردستان "في القائمة السوداء". بالنسبة لتركيا، يعد استيراد النفط من إقليم كردستان إمدادًا تكميليًا وثانويا، ولا يزال أقل من المستويات المشتراة من العراق وإيران[٤٦].

إن الشركات التركية، وكذلك الشركات الأخرى العاملة في حكومة إقليم كردستان موجودة كمقدمين للخدمات، وليس كمالكين مباشرين لحقول النفط والغاز الطبيعي في المنطقة. وبالتالي فهم لا يلعبون أي دور مباشر في القرارات الاستراتيجية التي تتخذ على أرض الواقع. ومع ذلك، فقد بذل إقليم كردستان جهودًا كبيرة لضمان أن تكون عقود خدماته مفتوحة ومواتية للمستثمرين المهتمين. ومن ضمن هذه العقود من المتوقع أن تحصل الشركات على نسبة كبيرة من الإيرادات من استخراج النفط أو الغاز الطبيعي إذ إنها مسؤولة عن تحمل مخاطر التنقيب عن الموارد. وبالعكس، إذا كانت الشركة غير قادرة على تحقيق ثروة من عمليات الحفر، فسوف تتكبد خسائر دون أن تعرض حكومة إقليم كردستان نفسها لمخاطر مالية[٤٧].

Regional Studies Journal, Vol.14, No.46, October 2020 (9-42)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

رابعاً: إسرائيل وتجارة النفط مع إقليم كردستان–العراق

تعود العلاقة بين إسرائيل وإقليم كردستان إلى أكثر من خمسة عقود، لكنها تعمقت بشكل ملحوظ لا سيما في مجال الطاقة بعد عام ٢٠١١؛ ففي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu) دعمه لاستقلال إقليم كردستان في خطاب ألقاه في مركز أبحاث في تل أبيب، ما اثار الكثير من الجدل حول روابط الطاقة بين إسرائيل وحكومة إقليم كردستان–العراق[٤٨]. وكانت حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هي الوحيدة التي لم تؤيد الاستفتاء فحسب، بل شجعت التصويت بـ"نعم" لكردستان مستقلة انفصالية عن دولة العراق[٤٩].

لقد ادركت الحكومة الإسرائيلية أن السياسة الخارجية تجاه إقليم كردستان–العراق يمكن أن تقدم فقط دعماً محدوداً وغير مباشر. وبدلا من ذلك، اصبحت تجارة النفط هي العامل النشط الذي يعمل كعنصر محدد للعلاقات الكردية–الإسرائيلية المعاصرة، فمنذ عام ٢٠١٤، اتبعت حكومة إقليم كردستان اسلوب تجارة ما يسمى بـ(سوق النفط تحت الأرض) أو السرية الذي يتحدى الحكومة الاتحادية العراقية في بغداد. لذلك اضحت التجارة غير المباشرة أو السرية في سوق النفط العالمية شريان الحياة للاستقلال الاقتصادي الكردستاني. وتبنت حكومة إقليم كردستان أسلوبًا ذكيا لإحباط التتبع الجغرافي المكاني، من خلال تأجير سفينتين لنقل وتفريغ براميل النفط الخام والانخراط في معاملات سرية مسبقة الدفع مع أي عميل قد يخاطر بالتجارة خارج وزارة النفط العراقية[٥٠].

وعلى الرغم من نفي بعض المسؤولين الإسرائيليين من انه لا توجد روابط في مجال الطاقة بين إسرائيل وحكومة إقليم كردستان–العراق إلا ان بعض التقارير المهمة التي نشرت فيما بعد من قبل صحف عالمية رصينة مثل صحيفة فاينينشال تايمز اكدت غير ذلك. وكانت وكالة الاناضول الرسمية قد نقلت تصريحاتٍ عن مسؤولين إسرائيليين تؤكد استلام إسرائيل بعض شحنات النفط من إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي لكن ذلك لم يكن رسميا بحسب تلك التصريحات. في هذا السياق

نقلت وكالة الاناضول في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٤ تصريحاتٍ للسفير الإسرائيلي السابق لدى الاتحاد الأوروبي (عوديد عيران Oded Eran) أشار فيها إلى أن شحنةً مثيرة للجدل من النفط الكردي "نقلت من تركيا في أيار/ مايو ٢٠١٤ دون موافقة الحكومة العراقية، تم استلامها في ميناء عسقلان الإسرائيلي على الرغم من شرائها من قبل شركة خاصة، وليس من قبل الحكومة الإسرائيلية" نافياً أن تكون هناك "واردات نفطية من كردستان وحمولة الناقلة الواحدة التي تم شراؤها لا تمثل أكثر من ذلك" مضيفاً أن "العقود الحالية في مجال النفط مرضية للغاية". وقال عيران: "إن جميع صفقات النفط والغاز تتم من قبل القطاع الخاص، ولا تشارك فيها الحكومة إلا عندما تكون هناك حاجة لاتفاق سياسي" موضحاً أنه "من المحتمل أن نحتاج إلى مثل هذه الاتفاقية مع تركيا إذا قمنا ببيع الغاز الطبيعي لتركيا". كما أشار عيران إلى إنه "على عكس عقود الغاز الطبيعي التي يمكن الاتفاق عليها لفترات تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ عامًا، يمكن شراء النفط بسهولة، في غضون يوم واحد، من الأسواق الفورية – التي تتوسط في صفقات السلع التي تصبح سارية على الفور"[٥١].

وقد اكدت بعض التقارير التي نشرت لاحقا عكس التصريحات أعلاه، وأشارت بوضوح إلى أن إسرائيل اعتمدت بشكل متزايد على صادرات النفط الخام لحكومة إقليم كردستان؛ فطبقاً لتقرير مهم نشرته صحيفة فاينينشال تايمز في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١٥ بعنوان "إسرائيل تلجأ إلى الأكراد للحصول على ثلاثة أرباع إمداداتها النفطية"، ذكرت أن إسرائيل استوردت ما يصل إلى (٧٧%) من إمداداتها النفطية من كردستان في الأشهر الأخيرة، حيث جلبت حوالي ١٩ مليون برميل بين بداية أيار/ مايو و ١١ اب/ أغسطس ٢٠١٥. خلال تلك المدة، أكثر من ثلث الصادرات العراقية الشمالية، التي تم شحنها عبر ميناء جيهان التركي، ذهبت إلى إسرائيل، وبلغت قيمة المعاملات نحو مليار دولار، حسبما ذكر التقرير، نقلاً عن "بيانات الشحن والمصادر التجارية وتتبع الناقلات الفضائية"[٥٢].

إن النفط الخام المصدر من إقليم كردستان يمر عبر خطوط انابيب جديدة إلى ميناء جيهان في تركيا، إذ يمثل أكثر من ثلث إجمالي صادرات النفط من إقليم

كردستان ويبلغ حجم التجارة حوالي مليار دولار. وفي حديثه إلى صحيفة جيروزاليم بوست، أكد الرئيس التنفيذي لشركة (Eco Energy Financial) الإسرائيلية، (أميت مور Amit Mor) أنه "على الرغم من أنني لا أعتقد أن الأكراد يواجهون صعوبات كبيرة في تصدير نفطهم هذه الأيام، فمن المعقول جدًا أن تشتري المصافي الإسرائيلية النفط الكردي عبر تركيا. ميناء جيهان البترولي [قريب] حيث يستغرق الإبحار يومًا واحدًا لناقلات النفط للوصول إلى ميناء عسقلان البترولي. هذا هو الحال أيضا بالنسبة للنفط [الأذربيجاني]"(٥٣).

وتعد إسرائيل أكبر مشترٍ للنفط الخام من كردستان–العراق، إذ تتلقى حوالي ٣٠٠ ألف برميل من النفط الخام متوسط الجودة المنقول بالماء يوميًا؛ ففي عام ٢٠١٧، تم شحن ما يقل قليلاً عن نصف إمدادات النفط الخام من كردستان–العراق إلى إسرائيل من ميناء جيهان، بما يزيد عن مليار من الأرباح لحكومة إقليم كردستان. ولتجنب أي معركة قانونية مع الحكومة العراقية، كانت الشركات الإسرائيلية الخاصة مثل (فيتول Vitol) و(ترافيكورا Trafigura) هي أكبر عملاء حكومة إقليم كردستان، في حين أنكرت الحكومة الإسرائيلية جميع التقارير عن التجارة الرسمية مع إقليم كردستان. وكانت وسيلة الوصول إلى سوق النفط العالمي عبر الميناء الإسرائيلي في عسقلان، كما سمحت بورسعيد المصرية للأكراد بنقل البراميل من سفينة إلى أخرى، دون أن تكتشفها أجهزة استشعار الأقمار الصناعية الرادارية. وقد مكّن وضع إسرائيل الفعلي والوسيط، حكومة إقليم كردستان شبه المستقلة وغير الساحلية من مطابقة مخرجات الإنتاج لبعض التجار الأكثر قيمة في السوق، مثل قطر العضو في أوبك(٥٤).

لقد لبت صادرات النفط الكردية ما يقرب من (٧٧٪) من الطلب الإسرائيلي للنفط، أي أكثر من ثلاثة أرباع واردات إسرائيل، وتم إنتاج معظمها في حقول نفط كركوك التي كانت تحت سيطرة إقليم كردستان سابقاً، التي تنتج حوالي (٧٩٠) ألف برميل يوميًا. وقد خضعت استدامة العلاقة التجارية الكردية–الإسرائيلية في مجال الطاقة إلى تمحيص مكثف، لا سيما بعد استعادة الحكومة المركزية في بغداد

السيطرة على أهم مصدر دخل لحكومة إقليم كردستان وهي محافظة كركوك. كما حصر التدخل العراقي في كركوك ونينوى وديالى في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ كردستان في ثلاث محافظات فقط. وفي غضون أيام خسرت حكومة إقليم كردستان كل الأراضي تقريبًا التي اكتسبتها في انتصار الأكراد عام ٢٠١٤ ضد داعش والتدخل الأمريكي عام ٢٠٠٣، ولم يتبق لحكومة إقليم كردستان سوى حقل نفط واحد في خورمالا ينتج أقل من ١٠٠٠٠ برميل يوميا من النوع خام ثقيل الدرجة يتحدى معالجة مصافي النفط(٥٥).

خاتمة واستنتاجات:

تناول البحث شراكة تركيا مع إقليم كردستان العراق في مجال الطاقة بعد عام ٢٠١١ التي شهدت تطوراً كبيراً بعد ان اتخذت حكومة الإقليم قراراً استراتيجياً بإنتاج وتصدير نفط وغاز الإقليم بعيداً عن الحكومة المركزية في بغداد. وبغض النظر عن الجدل الحاصل في تسليم او عدم تسليم بغداد لحصة الإقليم من الميزانية الاتحادية، فان المسؤولين في الإقليم يدركون انهم يتمتعون باستقلال شبه كامل عن بغداد ولإكمال هذا الاستقلال كان لابد من إيجاد شريان حياة اقتصادي يمكن من خلاله تشكيل (دولة كردستان) التي يطمحون لتأسيسها والاستقلال نهائيا عن العراق ومشاكله المتراكمة. وتمثل هذا الشريان الاقتصادي بدعوة شركات الطاقة العالمية للاستثمار في الإقليم وإنتاج الطاقة وتسويقها عبر تركيا المنفذ الوحيد له لتسويق النفط الى الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في توتير العلاقات مع بغداد بسبب تصدير نفط الإقليم عبر أراضيها الى الأسواق العالمية، إلا أن الحكومة التركية ادركت ان مصلحتها في المرحلة الراهنة تقتضي استغلال الفرصة وتعميق العلاقات مع حكومة إقليم كردستان–العراق في مجال الطاقة في محاولة للاستثمار في حقول نفط الإقليم والتنافس مع شركات الطاقة العالمية هناك وتأمين مورد إضافي للطاقة قابل للتوسع والتطوير مستقبلا. كما أملت الحكومة التركية في لعب دور

الوسيط وحل الإشكالات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان عبر تأمين أموال تصدير نفط الإقليم في بنك تركي حكومي في تركيا بهدف طمأنة الحكومة العراقية ان تلك الأموال مؤمنة لدى الحكومة التركية.

كما تطرق البحث الى موضوع تجارة النفط غير الرسمية بين حكومة إقليم كردستان وإسرائيل بشكل غير مباشر وعبر شركات خاصة إسرائيلية لصرف النظر عن اثارة اية مشاكل مع حكومة بغداد. ويمكن الإشارة الى أهم الاستنتاجات كما يأتي:

١. إن المشكلات القائمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان-العراق حول عدم ارسال الاولى حصة الإقليم من الميزانية الاتحادية بسبب عدم ايفاء الأخيرة بالتزاماتها المالية تجاه المركز جراء تصدير النفط عبر أراضيها الى تركيا قد دفع حكومة إقليم كردستان الى اتخاذ قرارٍ استراتيجي بالتنقيب عن النفط والغاز في أراضي الإقليم لإنتاج الطاقة وتصديرها عبر تركيا فيما بعد بهدف الاستقلال عن بغداد بشكل نهائي لاحقاً.

٢. في ظل الأجواء المشحونة بالتوتر بين بغداد واربيل قررت تركيا من جهتها استغلال الفرصة وتعميق الشراكة مع إقليم كردستان في مجال الطاقة بما يخدم مصالح الطرفين، ويحقق لتركيا موردا استراتيجيا بديلا ورخيصا وقريبا للطاقة عبر نافذتها للتقليل من اعتمادها على روسيا وايران في هذا المجال مستقبلا.

٣. من مصلحة الحكومتين في بغداد واربيل حل المشكلات القائمة بينهما بالتفاهم والحوار وبما يحقق مصالح الطرفين وضمان حقوقهما وفق الدستور والقوانين النافذة، بخلاف ذلك يمكن ان يتخذ الإقليم قرارات انفرادية بتصدير النفط الخاص به عبر البوابة التركية واستحصال أموال تلك الصادرات بطرق مختلفة قد تكون رسمية وغير رسمية لتأمين احتياجاته المالية واستحقاق شركات الطاقة العالمية العاملة في أراضي الإقليم، ويمكن القول انه مهما كان حجم التنازلات التي يمكن ان يقدمها الطرفان

وخاصة الحكومة العراقية فإنها ستكون افضل من دفع الإقليم للاستقلال والانفراد بتصدير حصته من الطاقة، وبالتالي خط الرجوع سيكون صعباً.

٤. لا شك ان الأزمة المالية بعد عام ٢٠١١ دفعت الإقليم باتجاه تصدير النفط آنذاك والغاز مستقبلا وبأسعار منخفضة جداً الى الأسواق العالمية للحصول على الموارد المالية اللازمة له، ومن المؤكد انه لتحقيق هذا الهدف لن تبالي حكومة الإقليم من يشتري شحنات نفطها المصدر الى ميناء جيهان التركي سواء كان إسرائيل او غيرها، لكن ذلك مؤكد انه يهم الحكومة العراقية ومن مصلحتها الا تتشكل علاقة تجارية كردية–إسرائيلية قوية قد لا تصب في مصلحة العراق الانية والمستقبلية باعتبار ان إقليم كردستان ما يزال جزءا من العراق الاتحادي.

٥. على تركيا أن تدرك ان شراكتها مع إقليم كردستان–العراق في مجال الطاقة ستكون حتماً على حساب علاقتها مع الحكومة المركزية في بغداد، لان الأخيرة غير موافقة على تلك الشراكة، وتعمل على تعميق الخلافات بين المركز والاقليم، وإذا كان لابد من تأسيس هذه الشراكة مع الإقليم فيجب ان تكون في اطار العراق الفيدرالي وبالتنسيق مع الحكومة العراقية وليس بشكل مستقل مع الإقليم، وأن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً انه وعلى الرغم من ان العراق يمر بظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة وضعيفة خاصة بعد الحرب على داعش، إلا أن علاقات تركيا مع العراق مهما كانت حالتها تبقى علاقات استراتيجية ومحورية ومن مصلحة البلدين تقويتها والعمل على تطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة، لا أن تجبر العراق على اتخاذ مواقف أو خيارات قد تضر بتلك المصالح.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.46, October 2020 (9-42)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

الهوامش والمصادر

(1)Kadır Ustun, Lesley Dudden, "Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests, Geopolitical Challenges", *Analysis,* SETA, No.31, September 2017, p.12: https://www.setav.org/en/turkey-krg-relationship-mutual-interests-geopolitical-challenges/

(2) "Energy Policies of IEA Countries: Turkey 2016 Review", *International Energy Agency (IEA),* Paris, France, 2016, p. 103: https://webstore.iea.org/download/direct/328

(3)Remziye Yılmaz, "Turkey-KRG Energy Relations: Internal and External Dynamics",Journal of Global Analysis, Center for Strategic Research & Analysis (cesran), Vol. 7 | No. 2, Summer Issue , July 2017, p.130.

(4)Erdal Çalıkoğlu, "Overview of the Turkish Energy Sector", 2 March 2012: https://www.deik.org.tr/uploads/e2e421b3664c417bb22c1c068202cff0.pdf

(5) BOTAŞ Sektör Raporu, 2013, p.11: https://www.botas.gov.tr/uploads/galeri/5c6ded9d4533620.02.2019sektorap_2013.pdf

(6) *Ibid.*

(7)Yılmaz, Op. Cit., p.130.

(8)Turkish Natural Gas Market Report 2016: http://avrasyagaz.com.tr/wp-content/uploads/bsk-pdf-manager/2016_Natural_Gas_Market_Sector_Report_V1-1_17.pdf

(9) *Ibid.*

(10)IEA cited in EIA, "Iraq", 28 April 2016: https://www.eia.gov/beta/international/analysis.php?iso=IRQ

(11)KRG's Ministry of Natural Resources cited in EIA, "Iraq".

(12) EIA, "Iraq".

(13) IEA, "Iraq Energy Outlook", 9 October 2012: https://www.iea.org/publications/freepublications/publication/WEO_2012_Iraq_Energy_OutlookFINAL.pdf

(14)Al-Khatteeb, "Natural Gas in the Republic of Iraq", 18 November 2013: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/CES-pub-GeoGasIraq-111813.pdf

(15 *Ibid.*

(16) "Gas and Power: Kurdistan Prepares" to Become a Gas Exporter", 1/12/2013: http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/oet.12118/full
(17) EA, "Iraq Energy Outlook".
(18) Ustun & Dudden, "Turkey-KRG Relationship…", Op. Cit., p.2.
(19) *Ibid,* p.3.
(20) *Ibid.*
(21) Dmitry Zhdannikov, Isabel Coles, & Ned Parker, "Special Report: How Exxon helped make Iraqi Kurdistan", December 3, 2014: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-kurdistan-specialrepor/special-report-how-exxon-helped-make-iraqi-kurdistan-idUSKCN0JH18720141203
(22)Ustun & Dudden, "Turkey-KRG Relationship…", Op. Cit., p.3.
(٢٣) "العلاقات بين تركيا وكردستان العراق"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٨/٢٤: http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/211
(٢٤) مير عقراوي، "الاتفاقية الخمسينية للنفط بين الإقليم وتركيا"، XEBER 24، ٢٠٢٠/٧/١٣: https://xeber24.org/archives/278952
(25) Daniel Dombey, "Turkey agrees energy deal with Kurdish north Iraq," *Financial Times,* 13 May 2013, https://www.ft.com/content/bbde0bf6-a859-11e2-8e5d-00144feabdc0
(26) "US Tries to Reconcile Ankara and Baghdad", Al-Monitor, Apr 9, 2013: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/04/turkey-baghdad-tensions-us-improve-relationship.html
(27) *Ibid.*
(28) Humeyra Pamuk & Orhan Coskun, "Exclusive: Turkey, Iraqi Kurdistan ink landmark energy contracts," Reuters, 29 November 2013:http://www.reuters.com/article/us-turkey-iraq-oilidUSBRE9AS0BO20131129
(29) *Ibid.*
(٣٠) عقراوي، المصدر السابق.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) كاوه حسن، المجتمع المسيس في كردستان يواجه "نظاماً سلطانياً"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٨/١٥، ص ٧.
(33) Dorian Jones, "Turkey, Iraqi Kurdistan Seal 50-year Energy Deal, *Voice of America,* 5 June 2014:

http://www.voanews.com/a/turkey-iraqi-kurdistan-seal-50-year-energy-deal/1930721.html

(٣٤) "تركيا تصدر النفط من كردستان إلى الأسواق الدولية وبغداد ترفع دعوى"، الاتحاد الديمقراطي العراقي، ٢٣/٥/٢٠١٤:

http://idu.net/modblank.php?mod=news&modfile=print&itemid=30049

(35) Kadir Ustun & Lesley Dudden, "Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests, Geopolitical Challenges", *SETA*, September 2017: https://setadc.org/turkey-krg-relationship-mutual-interests-geopolitical-challenges/

(36) "KRG statement on first oil sales through pipeline export," *KRG Cabinet*, Kurdistan Regional Government, 23 May 2014: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=12&a=51589

(٣٧) "تركيا تصدر النفط من كردستان إلى الأسواق الدولية ..."، المصدر السابق.

(٣٨) المصدر نفسه

(39) Hugo Cox, "Western oil firms struggle over payment for Kurdish oil", *Financial Times*, February 26, 2015: https://www.ft.com/content/af244a78-e74c-3a93-9c8f-206714b79a6a

(40) John Roberts, "Iraqi Kurdistan Oil and Gas Outlook," *Eurasian Energy Futures Initiative*, Atlantic Council, 15 September 2016: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/iraqi-kurdistan-oil-and-gas-outlook/

(41) Ustun & Dudden, "Turkey-KRG Relationship…", Op. Cit.,

(42) "Documents reveal Iraqi Kurdistan govt. attempts to sell oil fields to Turkey", *EkurdDaily*, 27 December 2016, 21 April 2017:https://ekurd.net/kurdistan-sell-oil-fields-turkey-2016-12-27

(43) *Ibid.*

(44) "KRG negotiates new terms, raises oil pre-payments to $3 bln," *Hurriyet Daily News*, 01 March 2017 http://www.hurriyetdailynews.com/krg-negotiates-new-terms-raises-oil-pre-payments-to-3-bln.aspx?pageID=238&nID=110310&NewsCatID=348

(45) *Ibid.*

(46) Ustun & Dudden, "Turkey-KRG Relationship…", Op. Cit.

(47) *Ibid;* Till F. Paasche & Howri Mansurbert, "Kurdistan Regional Government-Turkish energy relations: a complex partnership," Eurasia Geography and Economics, 26 August 2014: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/15387216.2014.942339?scroll=top&needAccess=true

(48) Selen Tonkus, "Kurdish oil went to Israel but no long-term trade plans", *Anadolu Agency, 26/8/2014:* https://www.aa.com.tr/en/energy/oil/kurdish-oil-went-to-israel-but-no-long-term-trade-plans/13508

(49) Caroline Rose, "The Precarious Kurdish-Israeli Trade Relationship After Kirkuk", MENA Source Article, Atlantic Council, November 30, 2017: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-precarious-kurdish-israeli-relationship-post-kirkuk/

(50) *Ibid.*

(51) Tonkus, "Kurdish oil went to Israel…", Op. Cit.

(52) "Israel turns to Kurds for three-quarters of its oil supplies", *Financial Times,* Aug 23, 2015: https://www.ft.com/content/150f00cc-472c-11e5-af2f-4d6e0e5eda22

(53)Ustun & Dudden, "Turkey-KRG Relationship…", Op. Cit.

(54) Rose, "The Precarious Kurdish-Israeli Trade Relationship…", Op. cit.

(55) *Ibid.*